

بقي من الوقت بعد الانقطاع ما يتمكن من الاختصاص  
وتحرم في الصلاة فذهب ذلك القدر بحكم بطلانها  
وقال زفر لا يقطع بمضي وقتها او يتيسر ان لم تقدر  
على الماء بعد ما طهرت لدون العشرة وتصلى مطلقا  
سواء كانت مأكوبة او تطوعا وان تيمت ولم يصل  
بقي حق الرجعة استحسانا وهو قولهما وعند محمد لم  
يبق وهو القياس ثم قيل تنقطع بنفس السروع عند  
البحينة والي يوسف والصحيح ان الرجعة لا  
تنقطع عندهما لم تفرغ منها ولو اغتسلت العدة  
من الحيضة الثالثة ونسيت اقل من عضو تنقطع  
الرجعة ولو عضوا تاما لا تنقطع وعند الج  
يوسف ان ترك المضمضة والاستنشاق  
كثر من عضو كامل وعنده وهو قول محمد هو بمنزلة

مادون

٢٥٩  
مادون ولو طلق ذات حمل او ذات ولد وقال لم  
اطاها راجع اي له ان يراجعها هذا اذا كانت للولادة  
بعد التزوج في مدة يتصور ان يكون المولود منه  
ويثبت النسب منه بان ولدت لتام ستة اشهر  
من يوم التزوج او الكزاما اذا كانت لاقبل من سنة  
اشهر لا يكون له الرجعة وان خلاهما وغلغبا  
او ارضى سقرا وقال لهما جامعها ثم طلقها لا رجعة  
له عليهما فان راجعها والمسئلة بجمها يعني طلقتها  
بعد ما خلاها وقال لم اجامعها ثم راجعها سقرا  
ولدت بعدها لاقبل من عامين بيوم من وقت  
الطلاق صححت تلك الرجعة اذا قال لامراته  
ان ولدت فانك طالق فولدت ولدا ثم ولدت من  
بطن اخر لاقبل من سنتين بيوم او لاكثر فتمى